

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من هدانا الى مصباح الدجى صيل على هداية الورى هو على الله وصحبه من نبي الدجى وبعد فذا التعليق اجد سميته بنور الهدى
لحملة لواء الهدى علقة على بعض مواضع لواء الهدى مما كثر فيه الشغب زلت فيه الاقلام من كل صلب الفار لما وعدت
في مصباح الدجى حين التمس منى بعض الطلبة واشار اليه بعض الكلمة ولن ردنا بكلمة فسوف يقبلها الطلبة قوله هو العالم
قال بعض الناطق بن سلمه الله تعالى في قدسية أنت تعلم انه لو كان المراد بالعالم المتجد العلم الكلى كما توهمه المحشى فلا حاجة لاخراج
العالم المحصور الى قوله يتحقق كل فرد منه بعد تحقق موصوفه وايضا يصير قوله لكن جميع افراده لغوا على هذا التقدير بل كان كفى للشارح
ان يقول المراد بالعالم المتجد العلم الكلى وهو ليس الا العالم المحصور والمحصور ليس بكلى فقد استبان ان توجيه كلام الشارح بهذه الوجة
لا ينطبق على عبارة سواركان المراد بالبعدية في قوله بعد تحقق موصوفه البعدية الذاتية او الزمانية انتهى ولما تعقب عليه في
هداية الورى بان ما هو منشأ الانكشاف ليس الا امر شخصيا سواركان علما حصوليا او حضوريا وليس الامر الكلى فى المحصورى الا
القدر المشترك بين الصور الخاصة التى هى علوم حصولية فذلك الامر المشترك بين العلوم المحصورة امر كلى فما التفارق بينهما ثابت
مكلف أولا في حواشيه الجديدة لتصحى قوله المتعقب عليه عبارات مطبوعة لا طائل تحتهما وانما يرفع التعقب المذكور ولا دفع لفظ قال
اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة انه انما زاد المحشى في المقسم قيد الكلى لدفع النقض الوارد بالعالم المتعلق بالصورة العلمية اذ لا يصدق
عليه انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف مع انه علم حضورى ووجه الدفع على زعمه بازدياد هذا القيد العلم المتعلق بالصورة العلمية
ليس امر كليا له افراد بل هو جزئيات متعددة كما سيصح به وبذا النص على ان العلم الحضورى عند المحشى لا يكون كليا اذ لو كان المحصور
كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى لانه ايضا كلى على هذا التقدير مع انه اسند اخرج العلم المتعلق بالصورة
العلمية الى هذا القيد وبالجملة لا يصح اخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلى الا اذا لم يكن العلم الحضورى كليا والا

فلا وجه لكون العلم المتعلق بالصورة العلمية جزئيات متعددة كما لا يخفى انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة ان المحشى انما زاد
 هذا القيد لدفع الازداد الوارد بعلم الصورة العلمية بالمراد بالعلم الكلي وعلم الصورة العلمية ليس كليا تحت افراد بل هو جزئيات
 متعددة كما سيصح به واما العلم المحضوري فهو خارج عن قول السيد المحقق بتحقيق كل فرد منه كما ذكره هو ووافقه فيه المحشى ايضا حيث
 قال بعيد هذا والعلم المحضوري فاقده للسلب الكلي اى قوله لا يجمع كل فرد منه الخ وهذا اذا بصوت عال على ان المحضوري انما يخرج
 من قوله بتحقيق كل فرد منه لاس من قيد الكلي فانه لو كان مطلوبه اخرج المحضوري بهذا القيد وكان غرضه من ازدياد هذا القيد اخراج العلم
 المحضوري مطلقا لقال العلم المحضوري ليس بكلي فظهر ان القول بان المحشى انما زاد هذا القيد لاخراج العلم المحضوري كما صدر عن الناظر
 اقراره ويجزئ قوله وهذا نص على ان العلم المحضوري عند المحشى لا يكون كليا الخ فانه لم يثبت مما سبق الا ان علم الصورة العلمية ليس
 بعلم كلى له افراد بل جزئيات متعددة لان العلم المحضوري ليس بكلي فان العلم المحضوري ليس منتهى في علم الصورة العلمية وليس عنه
 ايضا حتى يكون حكمه بل له افراد اخر ايضا كعلم الباري بنفسه وبغيره وعلم النفوس بذواتها وعلم العقول بانفسها فكيف يلزم من
 عدم كون الصورة العلمية كليا عدم كون العلم المحضوري كليا فظهر ان قوله وهذا النص لا يرتبط بما قبله واعجب منه الاستدلال بقوله
 اذ لو كان العلم المحضوري كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية فانه ايضا كلى على هذا التقدير الخ فان العلم المحضوري ليس مختصا في علم الصورة
 ولا عينه حتى يلزم من كليته كليته بل علم الصورة جزئى من جزئيات العلم المحضوري فان له افراد اخر ايضا بل هذا لا كما يقال الا ان
 ليس بكلي اذ لو كان كليا لكان زيدا ايضا كليا والحاصل ان علم الصورة العلمية ليس بكلي مقصود المحشى من زيادة قيد الكلي انما هو اخراج
 العلم المحضوري فثبت ركاكة قوله في القديمة لو كان المراد الخ وهذا هو مراد المتعقب ثم قال فثبت ان العلم المحضوري عند المحشى ليس بكلي والعلم المحضوري كلى
 وان من اخرج العلم المحضوري عن المقسم باعتبار قيد الكلي انتهى اقول اسناد العلم المحضوري ليس بكلي الى المحشى فريته بامرية اذ لم يقن المحشى للاحتراس ولا انشائه
 نعم هو قائل بعدم كليته علم الصورة العلمية وانه امر ذاك وليس من اخرج العلم المحضوري عن المقسم عند المحشى اعتبار قيد الكلي فيه كما زعمه بل هذا السلب الكلي
 كما صرح به المحشى نفى الشجر بنى عن فساد الشجر ثم قال مشي الى ما ثبت في زعمه وهذا لا يصلح توجيهها الكلام الشارح اما اوله فانه لو كان المراد
 بالعلم المتجدد العلم الكلي لكان قوله بتحقيق كل فرد منه مستدركا لا دخل له في اخراج العلم المحضوري اصلا اذ العلم المحضوري يخرج
 بقيد الكلي ولو كان العلم المحضوري ايضا كليا فلا يخرج العلم المتعلق بالصورة العلمية عن المقسم بقيد الكلي كما عرفناك القائل بالاصل
 ان الشارح اخرج العلم المحضوري عن المقسم بقوله بتحقيق كل فرد منه وعلى ما ذكره المحشى يكون هذا القول مستدركا واما ثانيا فلان قول
 الشارح والعلم المحضوري وان كان بعض افراده يدل دلالة ظاهرة على ان العلم المحضوري ايضا كلى ولذا افراد لكن جميع افراده
 ليس متحققا بعد تحقق الموصوف والمقسم بتحقيق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف فعلم ان قيد الكلي في المقسم مستدرك لا دخل له
 في اخراج العلم المحضوري واما ثانيا فلانه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلى والعلم المحضوري لا يكون كليا لافراد بل يكون جزئيات
 متعددة كما توهمه المحشى فلا حاجة الى هذا القول اصلا وهذا معنى قول صاحب المحاشي بل كان يكفي للشارح الخ انتهى اقول لا يخفى
 على المطلع على ما ذكرنا ان دعوى عدم الطباق لتقرير المحشى على كلام السيد المحقق دعوى بلا دليل وان كل وجه من الوجوه المسطورة
 ركيك جدا ولا بأس لوزنا التفصيل تنبيها لاذ بان القاصرين ونشيطا لما هربن اما الوجه الاول فلان استدراك قوله بتحقيق
 كل فرد منه موقوف على خروج العلم المحضوري بقيد الكلي كما زعمه وقد علمناك ثم بينناك على انه لم يخرج من قيد الكلي لاعد

السيد المحقق ولا عند المحشى نعم انما خرج منه علم الصورة العلمية ولا يلزم منه خروج مطلق العلم المحضوري حتى يكون قوله
 يتحقق كل فرد منه المورد لاخراج العلم المحضوري لا الفرد خاص منه مستدركا فقد بان ان قول هذا الناظر والمحال باطل
 وقوله وعلى ما ذكره المحشى يكون هذا القول مستدركا افتراضا بلا امتراء واما الوجه الثاني فلان دلالة قوله السيد المحقق على
 ما ذكره لم ينكره احد بل قد اقر به المحشى في ما بعد ولا يلزم من عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل استدراك هذا القيد
 لانه يخرج منه علم الصورة العلمية واما الوجه الثالث فلان نسبة توهم ان العلم المحضوري لا يكون كلياً الى المحشى وبنابر قوله
 قوله ولكن جميع افراده ليس كذلك على خروج العلم المحضوري بقيد الكل توهم فاسد ثم قال فظهر ان الصورة العلمية وكذا العلم
 المحضوري مطلقا ليس بخارج عن المقسم بقيد الكل كما توهمه المحشى فتوجيه المحشى غير منطبق على عبارته هذا ما رآه صاحب الحاشية
 اقول عدم خروج العلم المحضوري بقيد الكل صحيح لا ريب فيه ولم يزعم المحشى خلافا كما زعمه هذا الناظر واما علم الصورة العلمية
 فهو خارج عن المقسم بهذا القيد بلا ريب فتوجيه المحشى منطبق على عبارة السيد المحقق مع شئ زائد وما رآه صاحب الحاشية
 خيال فاسد فاذن ظهر حق الظهور ان ما قال في بداية الوري ما هو منشأ الانكشاف الى قوله فما الفارق بينهما وتمت فكيف
 يخرج العلم المحضوري بقيد الكل وكيف يقال ان المحشى مع جلالة قدره اخرج بقيد الكل فانه لا يقول به الا النحالي عن التحصيل اير
 جيد على كلام هذا الناظر اذ اعلم ان المحشى اخرج العلم المحضوري بقيد الكل ثم قال بعد نقل هذا الايراد اقول هذا الكلام مع كونه متخلفا
 عن كلام بعض المحققين قد وقع بهنا في غير موقعا ذ لا علاقة له بكلام صاحب الحاشية فضلا عن ان يكون ايراد عليه اذ محصل كلام
 كما علمنا ان توجيه المحشى غير منطبق على عبارة الشارح اذ مبناه على ان العلم المحضوري ليس بكلي والمقسم ما يكون كلياً مع
 ان عبارة الشارح ياباه كل الباب ولا يخفى على من له ادنى مساس انه لا يريد عليه ان القدر المشترك بين العلوم المحضورية ايضا
 كلي كما ان القدر المشترك بين العلوم المحصولية كلي اذ ليس غرض صاحب الحاشية ان العلم المحضوري لما لم يكن كلياً في الواقع فقيد
 الكل في المقسم كاف لاخرجه عنه ولا حاجة في اخرجه من المقسم الى القيد والتي ذكرها الشارح حتى يرد عليه ما اورده بل غرضه انه
 لو اسند اخراج العلم المحضوري عن المقسم الى قيد الكل كما توهمه المحشى لكان قول الشارح يتحقق كل فرد منه وقوله ولكن جميع افراده
 لغوا لاطائل تحت ضرورة ان المحضوري خرج بقيد الكل ولعل هذا اظا هر غاية الظهور ولكن من لم يجعل السد له نورا فماله من نور
 اقول لقد ظهر الحق من لسانه ان من لم يجعل السد له نورا فماله من نور لكن لم يعلم ان مصداقه هو هو فان المحشى انما زاد قيد الكل
 ليخرج علم الصورة لا يخرج منه العلم المحضوري حتى يكون قول السيد الزاهد لغوا ولا تلازم بين الخرجين كما زعمه هذا الناظر
 فكلام المورد مرتبط غاية الارتباط لان هذا الناظر لعلو كعبه في المطالب العقلية فهم ان المحشى اخرج المحضوري بقيد الكل واورد
 عليه انه غير منطبق على عبارة السيد المحقق وبينة بوجه قدم ما فيها وكلام بداية الوري صريح في الايراد عليه بانه لا فرق بين
 العلوم المحصولية والمحضورية في ان منشأ الانكشاف فيما ليس الاجزئيا والقدر المشترك كلي فنسبته هذا العلم الى المحشى ليس
 بصحيح فظهر ان زعم هذا الناظر عدم ورود الايراد عليه غفلة على غفلة ولما حديث احتمال كلام المورد من كلام بعض المحققين
 فلا يخفى انه بعد تسليمه وقع في غير موقعه فانه لا يخلو اما ان يكون ذكره على سبيل البيان الواقعي فهو كلام مستدرك في هذا المقام
 او على سبيل الطعن على المورد كما يدل السياق والسباق فهو ليس بطعن اصلا وان نظرت تصانيف هذا الطاعن كشرح الحاشية

وغيره وجدت اكثر ما اخذ من شرح الشمسية وحاشيتها وكثيرا ما سبق عباراتنا فيه ثم قال ثم علم ان افاده المحشى تفصيل
 لما قال بحر العلوم في حاشية بعد نقل كلام المحشى والارادة عليه بما يليق وينبغي ثمرة التقرير لو تم لا ينطبق على عبارة المحشى لئلا
 الشايع ولما لم يبين قدس سره عدم الطباق في التقرير في المورد في فهم معناه وكتب في حاشيته المعلقة على هذا القول
 لا ينبغي عليك ان هذا التقرير يخلط على عبارة المحشى فان العرف لا يكون الا للكل فلا بد من ارادته ولعل لكلامه وجه است
 احصا انتهى كلام المورد وقد عرفت مما قررنا وجه عدم الطباق في ذلك التوجيه على عبارة الشارح انتهى اقول قد عرفت ان تقرير
 المحشى منطبق على عبارة السيد المحقق وان ما ذكره هذا القائل في توجيه عدم الطباق لا ينبغي ان يصح في اليد مثله يستعمل منه
 عن مثل بحر العلوم نور الله مرقدته وقوله محبني قوله في المورد في فهم معناه وكتب الخ فان المورد هو صاحب بداية المورى كما كتب
 هو ما نقله وانما هو عبارة ما يسهل واستاذة علماء نور الله مرقدته في كشف المكتوم قوله انحصار الشئ في الاعم آه هذا مردود بما افيد
 من ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي في انحصاره في الاخص لا لان انحصاره في الاعم لا يستلزم الانحصار في الاخص ايضا وهذا
 مقام تعيين المقسم ولم يحصل وقال بعض الناظرين سلم الله تعالى في حاشية القديمة قوله انحصار الشئ آه جواب سوال فقير المسؤل
 انه لو كان مراد الشارح بالبعدية في قوله بعد تحقق موصوفة البعدية الزمانية فقد كان الواجب عليه ان يقيد قوله به وليس الا لعلم
 المحصولي بالحدوث وحاصل الجواب ان مقسم التصور والتصديق لما انحصر عنه في العلم المحصولي الحادث انحصر في العلم المحصولي ايضا
 اذ لا منافاة بين انحصار الشئ في الاخص وانحصاره في الاعم بل انحصار الشئ في الاخص مستلزم لانحصاره في الاعم لا يعقل انحصار الشئ
 في الاخص وعدم انحصاره في الاعم ومن هنا ظهر سقوط ما قيل ان انحصار الشئ في الاعم وان كان لا ينافي في الخ وجه السقوط ظاهر
 ان انحصار الشئ في الاعم من حيث هو كذلك مشاف لاخص في الاخص قطعا انتهى ولما تقيته في بداية المورى بانه لا يعقل وجه السقوط
 وقوله مع ان انحصار الشئ آه فيه ان هذا انما يراد على ما افيد بالاغراض عن قول المفيد وان كان لا ينافي في بكلمة ان الوصلية فيه
 وال صرحا على ان الكلام بعد التنزل ولو قال هذا القائل ان هذا يراد على المحشى في آياه قوله مع ان فان هذا العنوان في ال صرحا على
 ارادته ان ليس قبله ذكر اراد على كلام المحشى انتهى يقيدى هو في حاشية الجديدة له فعه وليس بدفع فقال اعلم ان صاحب
 الحاشية بين اول ما معنى كلام المحشى في حاشيته بقوله ان مقسم التصور والتصديق الخ ثم نبه على سقوط ما اورده البعض وحكم بكون
 وجه السقوط ظاهرا ما قرره اذ قد ذكر منه ان المورد حمل المعنى على العكس وفهم من عبارة المحشى ان غرضه ان انحصار الشئ في الاعم غير مناف
 لانحصاره في الاخص مع ان حاصل كلامه ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم انتهى اقول لا يخفى على من اراد في فهم
 انه ليس حاصل كلام المحشى لما فهمه المفيد والمورد من ان انحصار الشئ في الاعم غير مناف لانحصاره في الاخص لما فهمه هذا الناظر ان حاصله
 ان انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم نظرا الى قول المحشى انحصار الشئ في الاعم لا ينافي في انحصاره في الاخص نعم لو كانت عبارة
 بكن انحصار الشئ في الاخص لا ينافي في انحصاره في الاعم لكان الحاصل ما ذكره هذا الناظر البتة والعجب ان هذا ظاهر لكل من يفهم لواء المسئلة
 فكيف خفي عليه ثم قال المورد لما تم في كلامه اورده عليه ولا بان وجه السقوط مما لا يعقل وقد عرفناك وجه السقوط وهو ان
 المورد حمل المعنى على العكس فادركه الاراد ولا فهم المراد انتهى اقول قد عرفناك ان ما ذكره من وجه السقوط ساقط من اصله والمورد
 لم يرد على العكس بل انما كان العكس دعوى عدم التحقق عليه ثم قال وبما ينافي بان قوله مع ان آه انما يراد بالاغراض

عن قول المورد وان كان واقول هذا الكلام دال صريحا على ما ذكرنا من ان المورد يحمل معنى كلام المحشي على العكس فاوردها اوردها
 التنزل لما كان غير صحيح في الواقع زليف صاحب الجاشي بقوله مع اني انتهى اقول قد عرفت ان الحاصل الذي ذكره في الناظر
 عكس صريح لعبارة المحشي لما كان تنزيهه غير صحيح في الواقع اورده عليه المورد بان هذا ما يريه لا غرض الخ شتم قال ثم قال المورد
 ولو قال ذلك القائل بان هذا لا يريه على كلام المحشي الخ واقول هذا الكلام دال صريحا على ان المورد لم يلتفت الى كلام صاحب الجاشي
 ولم يفهم ما قال في بيان معنى كلام المحشي انتهى اقول سبحانه الله لا يفهم هذا الناظر حقيقة المرام ثم يتبرأ منه وينسب الى المورد كما ينبغي
 عليه المورد ولم يخرج من بان هذا لا يريه على كلام المحشي حتى يكون ايراده ايراد غير محصل بل اورده على سبيل الغرض كما تفصح عنه كونه
 في حله ان قوله مع ان آه امان يكون ايراده على كلام المفيد وعلى كلام المحشي لا سبيل الى الاول لانه مبني على الاغراض عن ان
 الوصلية ولا سبيل الى الثاني وهو ظاهر حتى الظهور ومن لم يجعل الله نورا فلما من نور قد تدرى برائقا انما التفصح لك جليلة الحال
 وتخرج عن تخصيص التقليد الى اوج الكمال قوله فليس التخصيص التخصيص العلم بالمتجدد زعم بعض الناظرين ان التخصيص المهروب
 هو تخصيص مرة بعد اخرى مطلقا سواء كان بحسب اللفظ او بحسب المعنى وهما لا يلزم الا التخصيصان مرة واحدة وهو ليس
 بهروب عنه حيث قال في قديمته قيل وجه عدم لزوم تخصيص مرتين على تفسير الشارح ان التخصيص مرتين الذي هو المهروب
 عنه انما هو ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فلو فسر المتجدد بالحادث فقط يلزم التخصيص بالحصول ايضا من حيث اللفظ
 ولما فسر بما فسر الشارح لم يكن مصداق الا العلم بالحصول الحادث فلا يلزم من حيث اللفظ التخصيص واحد وان كان
 حيث المعنى تخصيصان ولا شناعة فيه عنده والصواب ان يقال لو فسر المتجدد بالحادث فقط فلا بد من تخصيص آخر بالحصول ايضا
 اذا الحادث اعم من الحصول من وجه فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى واذا فسر بما فسر الشارح وهو قوله يتحقق كل فرد منه آه
 فلا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل انما يلزم التخصيصان مرة واحدة ولا شناعة فيه فالتخصيص مرتين الذي هو المهروب عنه
 هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى واما لزوم التخصيص مطلقا فليس بهروب عنه قالوا
 بان المهروب عنه من التخصيص مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى غير سديد اذ لو اريد بالتخصيص مرتين التخصيص مرة بعد اخرى
 كما هو الظاهر فهو شنيع جدا في زعمه سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى وان اريد به تخصيصان مرة واحدة فليس شنيع
 في زعمه اصلا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى والحاصل ان المصنف خصص بالتقسيم بالمتجدد فلو فسر المتجدد بالحادث فقط
 فلا بد من تخصيص آخر بالحصول ايضا فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى مرة بالحادث ومرة بالحصول ولو فسر بما يتحقق كل فرد منه
 بعد تحقق الموصوف ويراد بالبعدية الزمانية فلا يلزم التخصيص بالحادث مرة وبالحصل لآخر بل انما يلزم التخصيصان
 مرة واحدة وهو غير شنيع انتهى كلامه ولما تعقب عليه في بداية الوري بهذه العبارة ما قيل بان المهروب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى
 غير سديد بما قد افاده عم جدتي ملك العلماء من ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان كان يتصور بهما بحسب اللفظ فان لفظا
 وهو المتجدد ادى الى توكيد التعيين لكنه لا يتصور بحسب المعنى فان بين الحادث والحصول عموم وخصوص من وجه فالتخصيص مرة بعد اخرى
 بحسب المعنى لا يذم وهذا امر فيه شناعة عندنا كما قال القائل في تفسيره وليس يرفع فقال في حاشية الجديدة بعد نقل حاشية
 المذكورة اقول لا يخفى على الناظر في كلام الشارح ان التخصيص مرتين هو تخصيص مرة بعد اخرى ولما فسر

س ٥
 سولا صاحب
 ولي الله
 دكنوي
 منه ظله

عنه بالتخصيص مرة بعد اخرى وقد يعجز عن التخصيص مرتين اما التخصيص مرة واحدة فليس تخصيصا مرتين كما هو ظاهر لمن ادنى فهم ولا يطرئ من كلامه
في موقع ان المهر وبه من التخصيص مرتين انما هو ما يحسب اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فادعاه ان المهر وبه من التخصيص مرتين ما هو مقصود
في غير من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى ادعاه بلا دليل بل الظاهر من كلامه في هذا الشرح وفي الحاشية التمهيدية ليس الا
المهر وبه من التخصيص مرتين سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى انتهى اقول لا يخفى على ناظر كلام السيد المحقق في تصانيفه
انه يفرق بين التخصيص مرتين بحسب اللفظ لا عن التخصيص مرتين مطلقا فنسبة اليه وجعلها سهلا الحصول سحيق جدا واللازم اثبات
خلافه عنه مطلقا وهو ليس بنات ولا يترك انما يلفظ من الفاظ السيد المحقق في تصانيفه دلالة عليه بل الصحيح
ان المهر وبه من التخصيص مرتين لفظا وهو ليس بلفظ من اللفظ لا من حيث المعنى بل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى فانه لا يترك انما يلفظ من الفاظ السيد المحقق في تصانيفه دلالة عليه بل الصحيح
يفرضه مطلقا استحكام لا اساس الايراد عليه فانه لا شك انه لا مفر منها عن التخصيص مرتين بحسب المعنى كما بهنالك عليه في
براية النوري فخرج على السيد المحقق انه يفرضه مطلقا وفرد منه لازم منها فيلزم القرار على ما علة القرار كما قال بعد ما حقق حق
في زعمه والمورد لم يرض بتحقيق صاحب الجواشي وقال في توضيح كلام المحقق ان المهر وبه من التخصيص مرتين ما هو مرة بعد اخرى
من حيث اللفظ لا ما هو مرة بعد اخرى من حيث المعنى ولم يقطن ان كما لا يلزم منها التخصيص مرتين من حيث اللفظ كذلك لا يلزم عليه
من حيث المعنى ايضا بل انما يلزم من حيث المعنى التخصيص مرة واحدة انتهى اقول كيف يرضى المورد بتحقيق جملة فان لزوم
التخصيص مرتين من حيث المعنى لازم قطعاً فكيف ينسب الفراء عنه مطلقا الى السيد المحقق وليضيق العطن القول بان لا يلزم منها
التخصيص مرتين مطلقا صاد عن غفلة كيف لا وبين المحصولي والحادث عموم خصوص من وجه وهو ظاهر فلا بد ان يقيدوا بالابا
ثم بالآخر ثم قال ثم قال المورد بعد نقل قول صاحب الجواشي هذا غير سديد لما افاده عم جدي ملك العلماء والشيخ اقول المفهوم من
هذا الكلام ان المهر وبه من التخصيص مرتين مطلقا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى شنيع عند الشارح كما يدل عليه
قوله فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل وهو مناف لما زعم المورد من ان
المهر وبه من التخصيص مرتين ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى اذ هذا الكلام يدل دلالة صريحة على ان التخصيص
مرتين من حيث المعنى ايضا شنيع عند كما افاده صاحب الجواشي انتهى اقول هذا الكلام ضحكة بين الناظرين وصدور
عنه مع دعواه علوكه في المطالب العقلية بعيد فانه قد فهم ان جملة وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل داخله في
عبارة ملك العلماء والشيخ الاشارة الى السيد المحقق فظن المناقاة بين مراد ملك العلماء ومرد المورد وليس كذلك ولا بأس
لوقتها عمادة ملك العلماء والشيخ الاشارة الى السيد المحقق فظن المناقاة بين مراد ملك العلماء ومرد المورد وليس كذلك ولا بأس
الزمانية حديث لزوم التخصيص مرتين متوجه على هذا الجمال ايضا مرة بالخصوص ومرة بالحادثة ولا يمكن الخلاص عنه بما قيل من
لا بأس من حيث المعنى عنه السيد للزوم الذي هو المهر وبه من التخصيص مرتين مطلقا واللازم في ما نحن فيه هو الاول فان
العلم بالتميز من حيث اللفظ لا من حيث المعنى في غاية المهر وبه من التخصيص مرتين سواء كان بالمعنى او اللفظ وانما
سكوت على المعنى انه نعم كما ان يقال ان المستبعد انما هو التخصيص مرتين بل اللازم بل اللازم في ما نحن فيه التخصيصان مرة واحدة
ففيه ما فيه انتهت ثم تسبحت في ما فيه من العبارة الاشارة الى ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان تصور بحسب اللفظ

لا يتصور بحسب المعنى لما لان بين المحصول والحادث عموما من وجه فالتخصيص بهما انما يتصور بالمحصول اولاً ثم بالحادث اوبالعكس فيلزم
 التخصيص مرتين بحسب المعنى ولو سلم فلما ان التخصيص مرتين بلا ضرورة متمنع كذلك التخصيصان مرة واحدة بلا ضرورة بل لا بد ان
 فافهم انتهت فتنبه ايها الهائم بل لتلك الجملة في هذه العبارة اثر بل هي من كلام صاحب بداية الوري ومعناه ان هذا يلزم
 التخصيص مرتين بحسب المعنى قطعاً المفهوم من كلام ملك العلماء اذ فيه شناعة عند ذلك القائل الذي شبهه بقوله وما قيل يعني
 هذا الناظر لانه يزعم انه لم يلزم من هنا التخصيص مرتين بحسب المعنى والمفهوم من كلام ملك العلماء خلافه فقد ظهر ان كلامه هذا في الجديرة
 سمو على سمو ولعله صدر عنه في حالة النوم والغفلة لاني حالة الصحو واليقظة ثم قال الامر الثاني لان التجرد وان ادى معنى القيد
 لكن لما ناص عن لزوم التخصيص مرتين بحسب المعنى وهذا محل تامل لانه اذا كان التجرد قائماً مقام القيد فينبغي ان يكون معناه الا المحصول للحادث
 لا المحصول فقط ولا الحادث فقط حتى يلزم التخصيص مرة بعد اخرى انتهى اقول لا يخفى ان التخصيص بهما وان كان دفعة لكن آله
 الى تخصيصين بحسب المعنى لان بينهما عموماً من وجه وهو ظاهر فلا وجه للتامل اصلاً ثم قال وبهذا يظهر ان قولهم جدم المورد اذ اسيه
 فالتخصيص بهما انما يتصور آه في غاية السخافة انتهى اقول هذا القول في غاية الوهن والسخافة وقول ملك العلماء في غاية اللطف
 والطلاقة واعجبني تردده في قوله جدم المورد اذ اسيه فانه يشعر بانه لم ينظر فيما جرت به بداية الوري حتى يتميز عنه المورد من غير المورد ولا يقع
 في هذا التردد الشنيع قوله يكفي للانكشاف الخ اورد هذا المقدم المحققين على صاحب الشراق بان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان بالذات
 وباعتبار فاذا اعدم المعلوم يلزم الغدوم العلم مع ان الضرورة تشهد بخلافه ثم اجاب من عند نفسه بقوله نعم الحل على طريقته انه قائل
 بعالم المثال في بعض المواضع فما دام المحسوس حاضراً عند المدرك يكون للانكشاف بحسب وجوده الخارجى المبصر فاذا ابطال لك
 يحصل له مثال من غير انطباع في الذهن انتفاش انتهى حاصل الابرار ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان ذاتاً واعتباراً فاذا
 اعدم المعلوم وهو المبصر في الخارج يلزم الغدوم العلم بـ مطلقاً لان انتفاء المعلوم عن الخارج في العلم المحضوري يوجب انتفاء العلم به مطلقاً
 مع اننا نعلم بالضرورة ان العلم مطلقاً باق حين الغدوم المعلوم من الخارج وهذا وارد على صاحب الاشراف قطعاً فانه لما ذهب الى
 ان علم المبصر علم محضوري يلزم عليه الغدوم العلم عند الغدوم المعلوم قطعاً كما هو شأن العلم المحضوري فكما ان العلم النفس بذاته
 وصفاته الانضمامية يعدم لو فرض الغدوم المعلومات كذلك يلزم من هنا الغدوم العلم مطلقاً عند الغدوم المبصر تماماً وحاصل الجواب
 انا لا نسلم الغدوم العلم مطلقاً عند الغدوم المعلوم انما اللازم الغدوم العلم الابصاري المحضوري من حيث هو وهو لا يلزم منه الغدوم
 العلم مطلقاً فيجوز ان يوجد مثال للمبصر بعد الغدوم في طرف الخارج كمن يكتفي للعلم به فما لزم السائل من هنا يلزم وبعض الناظرين
 سلمه الله تعالى سلك في بيان حاصل السؤال والجواب في حواشيه غير طريق السداد فقامت حاصل المراد فادرد في القديمة بان
 لا شك في زوال العلم الابصاري بزوال المعلوم الخارجى فاللازم ملتزم ولما تعقب في بداية الوري بهما تعقب اورد في
 جديده ما يشيد اركان كلامه في القديمة فزعم ان حاصل سؤالي ان العلم والمعلوم في المحضوري متحدان فحين الغدوم المعلوم
 يلزم الغدوم العلم الابصاري ضرورة مع ان الضرورة تشهد بان العلم الذي كان متعلقاً بالمعلوم الخارجى لم يعدم بالغدوم المبصر
 وان حاصل جوابه ان المعلوم ما دام موجوداً في الخارج وحاضراً عند المدرك كان الادراك بحسب وجوده الخارجى فاذا اعدم في الخارج
 يحضره مثال في عالم المثال ويكون ذلك المثال حاضراً عند المدرك فيكون العلم المتعلق به حضورياً كما كان وبالجمله لا يستغنى العلم

له كذا
 وجه في الجديرة
 الذي اورد
 وبه يشعر
 بانتهى
 في المورد
 عليه بل
 استاذ
 الاستاذ
 صاحب
 التحقيق
 المرضية
 نور الله
 اذ اكد
 صاحب
 بداية الوري
 دام فيه
 وبه عجب
 جدم المورد
 جزر في
 بعض المواضع
 من الجواب
 المذكورة
 بان المورد
 حسب
 عليه هو
 التحقيق
 المرضية
 رحمه الله
 مولانا
 لنور الله
 في المراد
 لا محذور
 الكسوى
 منه

١٢ البصاري باشتغال في الخارج واقتر على هذا الزعم وحده في زعمه عبارات مطبنة لا تغيبه الا الضرر غاية التحسر والافتقار
 على من له ادنى عقل في المحقول ان كل ذلك غير معقول ولا يعلم ان امر ضرورة دعت الى تقرير كلام مقدم المحققين بتفسيرين
 ولا يبين ثم الايراد عليه في زعمه فانظر بعين الانصاف وتجنب عن طريق الاعتساف قوله او بنفس ذات الممكن ثم فيلزم الدور
 فيه ما افيد من ان امتياز الممكنات موقوف على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوف على ذوات الممكنات لا
 على امتيازها فلا يلزم الدور وخدشه بعض الناظرين بوجوب احدهما انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الممكن
 فلا يمكن امتيازها بدون تحقق ذواتها متمايزة وكما ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين كدليل على امتيازها فرع لا امتياز طريقها
 ولما يتحقق عليه في بداية الوري بان هذا التوجيه مما يجوز به كلام المحشي فان قوله او بنفس ذات الممكن باقحام لفظ نفس بنياد
 با على نداء على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذوات الممكنات مع قطع النظر عن تحققها وتمايزها وغيرها من صفاتها
 فافادة عدم لزوم الدور جيد او رد في جديدته ما يصلح كلامه في زعمه ولو لم يصلح العطار ما افسده الدبر فقال اقول نفس ذات الممكن
 التي توقف عليها امتياز الارتباطات اما ان تكون شيئا اولاد على الاول لا بد وان تكون متحققة متميزة في حد نفسها فلا توقف امتياز
 الارتباطات على نفس ذوات الممكنات فلا يتوقف امتيازها الا على ذواتها حال كونها متميزة فيلزم الدور قطعاً وعلى الثاني نفس ذات الممكن
 محض لا شيء حتى يتوقف عليها امتياز شيء يظهر انه لا معنى لتوقف امتياز شيء على ما هو لا شيء ومعلوم صرف بل لا بد من نحو تحقق امتياز
 اقول كون ذات الممكن التي توقف عليها امتياز الارتباطات لاشياء محضاً بطلانه الظاهر ان يتركها الصريح هو كونه شيئاً وكونه متميزاً في حد
 بالضرورة بناء على ان كل شيء فله نحو امتياز في حد ذاته لا يستلزم ان يعتبر في التوقف حتى يكون التوقف عليه امتياز الممكنات بعضها عن بعض
 ما في الباب انه يستلزم والمدعى هو التوقف ولم يثبت بهذا التقرير وتوضيح هذا التقرير لا يقتضيه توقف البيولي على الصورة ولزم الدور
 بناك بان يقال طبيعة الصورة التي تحتاج اليها البيولي في وجودها وتشخصها اما ان تكون شيئاً اولاد شيئاً لا سبيل الى الثاني
 فانه لا معنى لاحتياج الشيء الى ما هو ليس بشيء فتعين الاول وجب لا بد ان تكون متحققة متشخصة متميزة فان الامتياز والتشخيص
 والتعيين اشياء متلازمات او مترادفات فاذا توقف البيولي على طبيعة الصورة فلا توقف عليها الا حال كونها متميزة متشخصة
 فيلزم توقف البيولي في وجودها وتشخصها على طبيعة الصورة المتشخصة فيلزم الدور وينهدم اساس قواعدهم المبينة عليهم
 وثانيهما ان امتياز الممكنات ليس معنى زائداً على ذواتها فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها عين توقفها على امتياز
 او لا معنى لتوقف شيء على المعنى الانتراعي الا توقفه على منشأ انتزاع ضرورة انه لا تحقق له الا تحقق منشأ انتزاعه فقد وضع لزوم الدور
 ولما تعقب عليه في بداية الوري اما اولاً فبان قوله ليس معنى زائداً ممنوع ان اريد بعدم الزيادة عدم العينية والجزئية ولو اريد
 بالزيادة الحاجة في منشئية الذات للامتياز الى امر زائد فذا وان سلم لكنه لا يجدي نفعا فانه لا ينبغي كون امتياز الممكنات مخاير
 لذواتها فكيف يصح التقرير بقوله فتوقف امتيازها واما ثانياً فبان قوله او لا معنى لتوقف شيء على ممنوع فان المعنى الانتراعي كما
 واما الحكم منشأ انتزاعه فتوقف شيء على الانتراعي امر وتوقفه على منشأ انتزاعه امر آخر ولو سلم فلا يتم التقرير الا اذا كان عنوان المدعى بهذا فتوقف امتياز
 الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذواتها واذ ليس فليس واما ثانياً فبان قوله ضرورة انه لا تحقق له الا يعني
 ممنوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتراعي بتحقيق منشأ انتزاعه عينيتها حتى تلزم عينيتها توقف شيء على الانتراعي ولو

على منشأ انتزاعه واما راجعاً اليه لو كان توقف شيء على الانتزاع عين توقفه على منشأ انتزاعه كما قلتم كان توقف الانتزاع على شيء عين توقف منشأه على ذلك الشيء وحي لا يكون مفاداً قال المحشي سابقاً من امتياز الممكنات بعضها عن بعض عنده تعالى فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده الا ان الممكنات فرع الارتباطات وهذا مع انه يلوح عليه اثر الابهال بخلافه قال بهذا الناظر في التوجيه الاول من ان الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب وبين الممكنات اما ترى ان احد الطرفين كيف يكون فرعاً للنسبة تصدي في جديده لا صلاح مراده دفع هذه الوجهة فقال لرفع الاول اقول لا يخلو اما ان يكون الامتياز صفة عارضة للممكنات مغايرة لها بحسب الوجود والتقرر او يكون معنى انتزاعياً منتزعا عن نفس ذات الممكنات بعد تقرر ما عن المجاعل الاول باطل قطعاً لان الامتياز لو كان صفة عارضة لذوات الممكنات زائدة عليها مغايرة لها بحسب الوجود والتقرر لكان متاخراً عن تقررهما واما كان تقررهما وجوداً غير ممكن بدون الامتياز لا يمكن ان يكون متقراً وموجوداً بل التقرر والوجود مستساوقان للامتياز فلا تكون ذوات الممكنات متميزة بهذا الامتياز العارض المتأخر عن تقررهما ووجودهما بل لابد وان تكون متميزة قبل عروض هذا العارض فيجري الكلام في الامتياز السابق وعلى الثاني يكون مصداقه منشأ انتزاعه نفس ذات الممكنات لا شيء زائد واذا ثبت ان الامتياز ليس من العوارض اللاحقة لذوات الممكنات بل منتزعه من نفس ذاتها فقد صح صحة التفريق بقوله توقف اقول فيه خدشة في قوله لان الامتياز لو كان صفة عارضة لكان متاخراً عن تقررهما ووجودهما الخ بمنع الملازمة لم لا يجوز ان يكون التعيين في الامتياز امراً منضماً الى الماهية ويكون انضمامه كالانضمام الى الجنس لا يحتاج الى التقرر المنضم اليه قبل الانضمام فلا يتم الكلام الا بابطال هذا الشق ثم قال ثم انه مع تسليم ان الامتياز منتزعه عن نفس ذات الممكنات زعم ان الامتياز امر مغاير لذواتها وهذا كلام لا محصل له لان اذا كان الامتياز منتزعا عن نفس ذات الممكنات فلم يكن في مرتبة الحكمي عنه المنشأ الانتزاع ولا يكون فيه شيء من الانتزاع ومنشأ الانتزاع حتى يكون امراً مغايراً وايضا لو كان المعنى الانتزاعي مع كونه منتزعا عن نفس الذات امر مغاير له فاما ان يكون موجوداً بعينه وجود المنشأ فلا يكون موجوداً حقيقة بل يكون الموجود حقيقة منشأ الانتزاع وانما ينسب اليه الوجود بالعرض بالتبع فكيف يكون امراً مغايراً له او يكون موجوداً بوجود مغاير لوجود المنشأ فيكون صفة منضمة لامر انتزاعي فتحقق انه لا معنى لكون الامتياز امراً مغايراً لذوات الممكنات عارضاً لها على تقدير كونه منتزعا عن نفس الذات واما مفهوم الامتياز الموجود في الذهن بعد الانتزاع فهو وان كان امراً مغايراً لذواتها لكنه قائم بالذهن بالذوات الممكنات والكلام في مرتبة الحكمي عنه لا في مرتبة الحكاية وليس هناك شيءان احدهما قائم بالآخر اقول فيه اختلاف من جهة اما لا فني قوله حتى يكون امراً مغايراً له فان تقريره على قوله يكون فيه شيءان ينبغي عن ان التباين بين الامر وبين والامتياز بينهما موقوف على ان يكون لهما وجود في نفس الامر ومرتبة الحكمي لكل واحد منهما على حدة ولما لم يكن في مرتبة الحكمي عنه المنشأ الانتزاع لا الانتزاع لم يكن امراً مغايراً له وهذا سخي فجد فان المتباينين متباينان في نفس الامر سواء وجد احدهما او وجد احدهما وعدم الآخر كما حققه الامام الكاظم في اربعينته واما ثانياً فلان لما لم يكن المنتزعه من نفس الذات في مرتبة الحكمي عنه مغايراً المنشأ انتزاعه فاما ان يكون عيناً له وحزناً وبها باطلان وللاول والثاني وهو المحل بان معنى قولهم ما يكون منتزعا من نفس الذات لا يكون مغايراً له لا يكون هناك شيء منشأ الانتزاع وشي آخر هو المنتزعه على طريقة الانضمام بل ليس في نفس الامر هناك الاشياء واحداً ولا يلزم منه ان يحكم على الانتزاع بانه ليس

له
اي مولانا
فخر الدين
الرازي
رج ١٢
منه نظره

مغاير المنشأ انتزاعه وإنما راعى قوله وايضا لو كان الخ فانا نختار الشئ الاول وهو ان الانتزاعى موجود بوجود المنشأ تبعاً له
 ولا يلزم منه ان يرتفع التغاير عن البين الا ترى الى ان الاجزاء التحليلية قبل انتزاعها موجودة بعين وجود منشأها ومع ذلك لا يقال
 انها غير مغايرة لمنشأ انتزاعها وهذا ظاهر جداً وأما خامساً فلان الامتياز المنتزع من نفس الذات في مرتبة المحكى عنه اما ان يكون
 عارضاً لها والا لثاني باطل فتعين الاول والتغاير بين العارض والمعرض في اى مرتبة كانا ضرورياً ولا يلزم عروض الشئ لنفسه
 قال السيد المحقق في حواشى شرح المواقف للماهية من حيث هى اى مرتبة حد ذاتها متقدمة على العوارض بحسب نفس الامر لان
 الضرورة العقلية تحكم بتقدم المعرض على العارض مع قطع النظر عن اعتبار المعبر ذهاباً الى ما هو في تلك المرتبة متماز عن سائر المراتب
 بقرينة الماهية عن جميع العوارض انتهى وأما سادساً فلان لما ارتفع التغاير بين نفس الذات وما ينتزع عنه وحكم بينهما بالعينية كما
 ظن هذا الناظر لزم ان يحكم على احدهما باحكام الآخر ضرورة كونه مقتضى العينية فيقال للماهية ان انتزاعى ويقال للمنتزع انه منشأ
 الانتزاع ولولا هذا لما معنى العينية ثم قال لدفع الوجه الثاني من وجوه التعقب لا يخفى على ذى بصيرة ان للانتزاع اعياناً تخويف
 التقرر الاول تقرره بتقرر المنشأ وفي هذا التقرر وحدة بجهة بين الانتزاعى والمنشأ في الواقع وليس لتقرر وجود آخر سوى وجود
 المنشأ الاسما الانتزاعى الذى ينتزع من نفس الذات بلا زيادة شئ وعروض عارض كما فى ما نحن فيه وبالحكمة ليس في مرتبة المحكى عنه
 شيئاً الا لكان الانتزاعى صفة منصفة وآلما في التقرر الذى بعد الانتزاع فى ملاحظة العقل وهو مغاير لتقرر المنشأ ومتاخر عنه
 فان اراد بقوله فان للمعنى الانتزاعى احكاماً آه ان للمعنى الانتزاعى تقرر وجوداً وسوى تقرر المنشأ ووجوده فى نفس الامر مع قطع النظر
 عن ملاحظة العقل فلا تخفى سخافته مما قرنا وان اراد به ان الانتزاعى تقرر وجوداً واورا تقرر المنشأ ووجوده فى ملاحظة العقل بعد
 الانتزاع فسلم لكنه لا يجدي نفعاً وان اراد بكون احكام الانتزاعى مغاير للاحكام المنشأ معنى آخر فلا كلام فيه انما الغرض فى هذا المقام
 ان ليس للانتزاعى وجود وتحقق مع قطع النظر عن لحاظ الذين من غير وجود المنشأ وتحققه فتوقف شئ عليه عبارة عن توقفه على
 منشأه اذ لا وجود له الا بوجود المنشأ ولما كان منشأ الامتياز لنفس ذات المكينات فى مرتبة ذاتها مصححة للانتزاع الامتياز
 ومصاديق المحل وقد صرح صاحب العروة الوثقى بان الآثار والاحكام الواقعية لا تكون للاعتبارات بل منشأ انتزاعها ومصدرها
 حملها ان تلك الاحكام ثابتة لموضوعاتها قبل اعتبار المعبر وفرض الفارض وقد بلغ فى بيان ذلك مبلغاً من الاطراب كما هو دورى
 العروة الوثقى وقد سلم المورد ايضا فى رسالته المسماة بالقول المحيطان لا وجود للانتزاعى الا بوجود المنشأ وليس له وجود دورى
 وجود المنشأ وينتقل كلامه فى موضع يلين بيان شاء الله تعالى اقول مما ينبغي ان يعلم اولاً ان الوجود على قسمين احدهما الوجود
 استقلالاً وهو معرض للاشياء الواقعية الموصوفة ذهاباً كان او خارجاً ولا وصف الانضمامية ذهاباً كان او خارجاً فان الاول
 الانضمامية لما هو مستقل غير موجود موصوفاً وما وان كان وجوداً تابعاً لوجوده وبهذا هو معنى قول رئيس الصناعة وجود الاعراض فى
 انفسها هو وجودها للمال لان وجودها واحد من غير تغاير حتى يستنبط منه الاتحاد بين العرض والمحل كما فهمه صاحب علم العلوم وكذا العرض
 الوجود الاستقلالى للاوصاف الانتزاعية فى الذهن فان لما فى الذهن تقرر واورا تقرر منشأها ووجود واورا وجودها وانما الوجود
 تبعاً لواسطة فى العروض وهو من خواص الاوصاف الانتزاعية فى الخارج فانه ليس لها تقرر وجود واورا تقرر منشأها فى الخارج بل تقرر
 هو عين تقرر منشأها ولا تظن من ذلك جواز نفى الوجود مطلقاً عنها فى الخارج بل انما ينفى عنها الوجود الاستقلالى والما الوجودى

الى الشيخ
 ابو على بن
 سينا
 منه
 فله

متصفه بنفي الخارج بته وبما يحصل قول ارباب التحقيق ان النسبة وغيره من الامور الانتراعية لا يكون الخارج مظهر فالوجود ما بل هو مظهر
 لانفسها كما حققه المحقق الدواني في حواشي شرح التجريد ولما عاصره الصدوق الشيرازي عليه السلام لا ينبغي ان يصنع اليه وثانيا ان ما رآه في
 الاحكام الشئى لاحكام الشئى تغاير وجوديه فان وحدة الوجود ينبغي عن وحدة الذات والاحكام والتغاير بين الاحكام انما يكون على قدر
 التغاير بين وجوديه فالتشيان للذات وجودها متغاير ان بالذات والاستقلال يكون حكم كل منها متغاير الحكم الا في الحركة لك والذات
 وجودها متغاير ان لا بان يكون كل منها مستقلا بل بان يكون احدهما بالذات وثانيها بالعرض يكون التغاير بين حكمها ايضا كذلك
 فيكون احكام احدهما بالذات واحكام آخرهما بالتبع اذ اتهم ذلك هذا فنقول تقرر المنشأ ووجوده تقرر للمنشأ بالذات ولا انتزاعي بالتبع
 وبالعرض والمنشأ موجود في الخارج بالذات والانتزاعي بالعرض فاحكام المنشأ ايضا تكون بالذات واحكام الانتزاعي بالعرض لا
 ان لا يكون للانتزاعي حكم في الخارج سوى احكام المنشأ وهذا ظاهر جدا لا ترى الى ان الحركة لجالس السفينة موجود بالعرض وليس لها وجود
 سوى وجود حركة السفينة مع ان لكل منهما حكم على حدة وان كان احدهما بالتبع والاخر بالذات وبالحكمة فلا يلزم من كون تقرر المنشأ
 بعينه تقرر الانتزاعي ان لا يكون للانتزاعي حكم سوى احكام المنشأ او يتحد حكما بهما كما لا يخفى قال المحقق الدواني في حواشي شرح التجريد
 الجديدة الصفات السلبية والاعتبارية للموجود الخارجى موجودة في الخارج بالعرض ان لم تكن موجودة فيه بالذات وموجودية الشئ
 بالعرض بوجود غيره بالذات امر معقول عند ذوى العقول كما ان جالس السفينة متحرك بالعرض بحركة السفينة بالذات انتهى على
 ما ذكره كذا بعد تسليم لا يدل الا على ان الحكم لشيء على الانتزاعي عين الحكم على المنشأ لا على ان الحكم على المنشأ عين الحكم على الانتزاعي
 والمطلوب هذا لا ذاك كما بينناك في هداية الورى فتنبه ومن العجائب قوله وقد سلم المورد في رسالته المسماة بالقول المحيط بالخفا
 يشعر ان لم ير وبياجة هداية الورى اذ رآه ولم ير وبياجة القول المحيط فاشتبه عليه المورد بغيره وظن ان مصنف هداية الورى الذى
 هو متعقب عليه صاحب القول المحيط واحدكم من فرق بينهما ثم قال ما قل فتوقف شئ على المعنى الانتزاعي لعم ان اراد به ان يترك
 المفهومين متغايرين فمسلّم لكن لا كلام فيه وان اراد به ان المعنى الانتزاعي متغاير في الواقع للمنشأ وموجود بوجوده متغاير للمنشأ فغير مسلّم
 بل باطل اقول قد عرفت انما ينبغي له فقه ثم قال لدفع الوجه الثالث واما قوله فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعي آه فلا يلزم
 محصله ان اراد به ان تحقق الانتزاعي ليس عين تحقق المنشأ في الواقع فقد عرفت بطلانه وان اراد به ان تحقق الانتزاعي في حكمة
 العقل ليس عينه فمسلّم ولكن لا كلام فيه اقول قد عرفت ان كون تحقق الانتزاعي عين تحقق المنشأ بالمعنى الذى هو لا يستلزم
 الوحدة البحتة بينهما وبين احكامها وهذا هو المراد فتعرف ثم قال لدفع الرابع اقول اذا كان امتياز الممكنات بعضها عن بعض
 امتياز لبعض الارتباطات عن بعض فلا يحصى عن لزوم كون ذوات الممكنات فردا للارتباطات سواء كان للمعنى الانتزاعي تحقق
 ووجود مع قطع النظر عن لحاظ العقل واداء وجود المنشأ ام لا اذ ذوات الممكنات على تقدير كون امتيازها موقوفا على امتياز الارتباطات
 اما مبهمه في حدود انفسها واما متعينة لا سبيل الى الاول اذ لا معنى لوجود البسم بما هو مبهم اصلا وعلى الثاني اذ لا يمكن فصل عن الارتباطات
 فصارت ذواتها فردا للارتباطات واما ان تكون متعينة مع قطع النظر عنها وبه خلاف المفروض فلا محيد عن هذا اللازم فلو
 لا يلزم هذا اللازم اصلا فان يختار الشق الاول ويقول ان قوله اذ لا معنى لوجود البسم بما هو مبهم واقع في غير موقوفه ان الكلام
 في ذوات الممكنات من حيث هى كما يدل عليه قوله في حدود انفسها لا في وجودها ولتختار ان يختار الشق الثاني ويقول لا يلزم

له
 اى مولانا
 جلال الدين
 الدواني
 منه
 يظنه
 س
 اى مولانا
 جلال الدين
 الدواني
 منه
 يظنه

على هذا التقدير الا ان يكون التعيين فرعاً للارتباطات لان ذوات الممكنات فروع لها وهذا ظاهر جداً فكيف نفي عليه وتعلل قد
 مما ذكرنا من التفصيل الاجمال ان جعل ما ذكره مغل غايه الاجمال ونسبة الاجمال الى المورد كما صدر عنه في آخر كلامه ايهما على الاجمال
 قوله لان الذات الماخوذة مع المحيثة لتر كبره عن امر اعتباري اعتباري الخ اورد عليه بعض الناطقين سلمه الله تعالى في حواشيه
 القديمة بانه يجوز ان تكون المحيثة المعبرة مع الذات غنية موجودة في الخارج فالذات الماخوذة معها ايضا تكون غنية موجودة في
 الخارج وعلى تقدير كونها اعتبارية يجوز ان تكون معتبرة في التعبير والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع المحيثة امراً اعتبارياً
 ولتحقق عليه في بداية الوري بان المحشي يحكم بهنا باعتبارية المركب ويصرح بقوله لتر كبره عن امر اعتباري وهذا امر لا غبار عليه
 واصل هذا الاعتراض من القاضي السندي واعتنى المحشي لدفعه حيث قال سابقاً ان قول السيد الزاكي كيف آه علاوة المقصود منه
 نفى التغيرات الداتي فقط والمراد باخذ الذات مع المحيثة الاخذ في المعنوي للعنوان فبعد دفعه على زعم المحشي اعادته على ما رآه عجيب
 ثم تصدى الناطق المذكور لدفع هذا التعقب فقال القول باعتبارية الذات الماخوذة مع المحيثة موقوف على كون المحيثة اعتبارية
 وكونها داخلة في المعنوي وهذا ممنوع في ما نحن فيه اذ المحقق الدواني واتباعه القائلون بالتغير الاعتباري بين العلم والمعلوم في العلم
 انما يقولون بدخول المحيثة في العنوان لاني المعنوي كما يظهر بالوجه الى الحواشي القديمة وحاشية وقد اعترفنا بالورد الصانع
 حاشية المسماة بالتحقيقات المرضية بان المحيثة عند الدواني واخره معتبرة في العنوان واذا كانت المحيثة الماخوذة في ما نحن فيه
 معتبرة في العنوان فقط لاني المعنوي فكيف يلزم كون الذات الماخوذة مع المحيثة بنا على تركيها ان امر اعتباري اعتباري كما حكم
 به المحشي وبهذا ظهر ان تصريح المحشي باعتبارية الذات الماخوذة مع المحيثة سفسطة والحاصل ان الحكم يكون الذات الماخوذة مع المحيثة
 امر اعتباري مطلقاً غير صحيح نعم كون الذات الماخوذة مع المحيثة على تقدير كون المحيثة اعتبارية ومعتبرة في المعنوي صحيح لكن بهنا
 اعتبارية ومعتبرة في المعنوي ممنوع في ما نحن فيه بل ظاهر البطلان وما زعم المحشي ان قول الشارح كيف علاوة المقصود منه نفى التقا
 الذي قطع سخيلاً جداً كما نبه عليه صاحب الحاشي حيث قال قول الشارح كيف وجه الخطأ زعم من زعم ان التغيرات بين مصداق العلم والمعلوم
 في العلم الحضور لم يوجب احد الى التغير الحقيقي حتى يكون قوله هذا واقعاً عليه فظهر ان الايراد غير مندرج ما تجسسه المحشي فيكون اصل هذا الايراد
 من القاضي السندي لا يضر مع ان صاحب الحاشي لم ينسب هذا الايراد الى نفسه وقوله والمراد باخذ الذات الخ ان اراد به ان مراد القائل بالتغير
 الاعتباري بين مصداق العلم والمعلوم في العلم الحضور ان المحيثة ماخوذة في المعنوي فلا تخفى سخافته ما قررنا وان اراد ان مراد المحشي هذا
 فسلم لكن قد عرفت بطلان زعمه وتعمري ان مفسدة قلة التامل وسوء الفهم اكثر من ان تحصى اقول لقد صدق في قوله آخر ما فاسدة قلة
 التامل وسوء الفهم اكثر من ان تحصى فانه لو تامل في هذا المقام ادنى التامل وحسن فهمه لنبأ عن الورطة الظلمة وذلك لان كون المحيثة معتبرة في
 العنوان دون المعنوي عند الدواني واخره غير خفي الا على السيد المحقق ولا على المحشي ولا على غيره من المصنفين من هذا هو الذي بعث السند
 على ايراده فانه لما رأى ان قول السيد المحقق كيف لا يستقيم الايراد اعلى كون المحيثة معتبرة في المعنوي والمحقق الدواني وغيره غير قائل بل
 لم يقل به احد اورد عليه بما اورد وتصدى المحشي لدفعه واصلاح كلام السيد المحقق بناء على ان اصلاح كلام العاقل لا سيما مثل السيد
 ادنى بل اكثر من بده فلو حمل قوله كيف على انه رد على الدواني لم يدرك الكلية فمشتى المحشي على انه علاوة المقصود منه نفى التقا
 الذي قطع لا الراد على الدواني كما فهمه السند بل وكيس غرض المحشي انه رد على الدواني حتى يرد عليه ما اوردته هذا الناطق وان من غير طائش

فقله وهذا ممنوع في ما نحن فيه الخ لا يضر الا اذا جعل قوله كيف رد على الدواني والمحشي بمعزل عنه ومن العجائب قوله وقد اعترض
المورد ايضا في حاشيته المسماة بالتحقيقات المرضية الخ فاعلم لم ينظر ديباجة التحقيقات المرضية ايضا فضلا عما فيه من التفتيقا
والالطيق في هذا الاشتباه ومثل هذا الاشتباه عادة لازمة له قد نبهناك عليه غير مرة فليتنبه وقوله وبهذا ظهر الخ سفسطة بنيتة ونسبة
السفسطة الى المحشي سفسطة اخرى فان قول المحشي انما يكون سفسطة اذا جعل قوله كيف رد على الدواني وزعم انه قائل بالدخول
في المعنوي واذ ليس فليس وقوله وما زعم المحشي الخطا بطلان نسبة الى المحشي بطلان آخر فانه لا يلزم من عدم كون التغير الذاتي
منه بالاحوال ان يكون قوله كيف نفياله ولم يقل المحشي ان قوله كيف رد على القائل بالتغير الذاتي حتى يرد عليه ان التغير الذاتي ليس
منه بالاحوال فكيف يكون رد عليه بل قال ان المقصود منه في التغير الذاتي وقوله وكون اصل هذا الايراد الخ خطأ على خطأ فانه ليس عرض
المورد ان يكون اصل هذا الايراد من السند بل يضره الناظر حتى يفيد نفى الضرر والبسري منه بل غرضه ان هذا الايراد الذي به الناظر هو انه
ذكره السند على قصد المحشي لدفعه فاسى فائدة في عادته على المحشي وبهذا ظهر سخافة قوله وان ارد ان هذا المحشي في الخ ايضا يعترض
كله غير خفي على ادنى طالب العلم فضلا عن هذا الذي يدعي تحججه فكيف خفي عليه فافهم واستقم قوله دليل هذا الاجتماع المتكبر انه قال بحر العلوم
نور الله مرقدته يكن ان يقال ان محل صور الجزئيات القوي الجسمانية وهي منقسمة بالقسم موضوعاتها بصورة جزئي تحصل في جزئين
القوة وصورة جزئي في جزأ آخر فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة وان كان محلها النفس لكن عليها ليس على وجه الجزئية انما ذكرها
وولن شخاضها انتهى وانست تعلم ان قوله بصورة جزئي تحصل آه حيث اتى بصيغة المضارع الدال على الاستمرار والدام على ما تقر في موضعه ل
على ان غرضه ان لكل صورة صورة وخصوصية بجزء لا تنفك عنه بصورة جزئي تحصل في جزئها واما بصورة جزئي تحصل في جزأ آخر فلا اجتماع
واورد عليه بعض الناظرين سلمه الله تعالى في حواشيه بانه لا وجه لاختصاص جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر وهذا الظاهر
جدا انتهى وهذا صريح في انه فهم ما هو الظاهر من عبارة بحر العلوم فاورد عليه ولتعقب عليه في بداية الورى بان الجيب ما قال باختصاص
جزئ يحصل صورة جزئي وجزأ آخر يحصل صورة جزئي آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض بآراء توجيه بان تحصل صورة
جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزئ آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او باقتضاء وضع سابق وليس في كلامه دحض
الاختصاص ولو سلم فنقول انه قدس سره ليس بغافل عن هذا القبح الاتري الى انه كيف يقول في المبدأ يمكن ان يتكلم وكيف يافهم في كينونة
بالتام ويقول فتأمل فيه فانه موضع تامل انتهى وحاصل هذا التعقب على ما هو الظاهر انه ليس غرض الجيب ان يبين صورة صورة وجزئ
جزئ خصوصية تقتضي ان تحصل هذه الصورة في هذا الجزئ لا في غيره وتلك الصورة في ذلك الجزئ لا في غيره كما فهم هذا الناظر فاورد عليه
لا وجه له بل غرضه ان يمكن ان تحصل صورة جزئي في جزئ وصورة جزئي آخر في جزئ آخر بسبب الاقتضاء الوضعي والاتفاق في غير ان يكون
بينها خصوصية تقتضي عدم الحصول الافي وهذا سالم عن القبح ثم قصد في ذلك الناظر في حواشيه الجديدة لاصلاح كلامه حيث قال
لا يذهب على من ترعرع عن العامية ولو قليلا انه لا يمكن القول يحصل صورة جزئي في جزئ من القوة وحصول صورة جزئي في آخر منها صلا
لان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات عينية متحققة بالفعل على سبيل الكثرة فتلزم المفاسد النظامية واما ان يكون بعضها موجودة بالقوة
وبعضها بالفعل فيلزم الترجيح من غير مرجح واما ان يكون جميعها موجودة بالقوة فلا تكون صورة جزئي حاصلة في جزئ من القوة وجزئي آخر
في جزئ آخر منها بل لا يكون المحل هو الكل وقد صرح المحقق الدواني وغيره من المحققين ان اجزاء المتصلات والتمتدات لما لم تكن موجودة

ل
اي هو لانا
عبد العلي
رح ١٢

عينية بل انما هي اشياء مستوبهة فلا يمكن ان تكون صالحة لمحلية الموجود المعيني ثم ان الصورة الحاصلة في الحاسة هي حاسة كانت فيها الصدق تعريف العرض عليها فتكون القوة التي حصل فيها صورة جزئي موضوعا بالنسبة اليها وقد ثبت ان الموضوع من جملة الشخصيات فلا يصح ان يكون موجودا الا في الموضوع الشخص لان البهم لا يفيد وجودا مستخصا فلا يتحقق وجوده الا بالموضوع المعين فاذا جوب ان يكون موضوع العرض معينا مستخصا فلا بد على تقدير كون اجزائه موضوعات للصور ان تتعين اجزائه قبل حصول هذه الصورة فلا محالة تخص جزئ منه حصول صورة جزئي وجزء آخر حصول صورة آخر لا معنى للحصول في الموضوع البهم وما قال هذا الحصول اما بالاتفاق الخ ليس بشئ اذ تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مختصا بالآخر فسفسطة اذ حصول العرض عبارة عن حلوله والحلول عبارة عن اختصاص احد الشئيين بالآخر بحيث يكون الاول نقا والثاني منعوتا فلا معنى للحصول بالاتفاق بهذا المعنى على ان الحصول بالاتفاق او باقتضاء الوضع السابق لاينا في الاختصاص ثم ان الصور الحية في القوى اعراض وغير خاف على من له ادنى مسكة ان الاعراض تختص بمحالتها قطعاً وليس اختصاصاً صهماً وقوا على الحوى بل طبيعة العرض تقتضي الاختصاص فقله ليس في كلامه دعوى الاختصاص في غاية الوهن والسخافة اقول قد صرح الحكماء باجمعم بالشعور بجواز حصول صورة في حدة من القوى وصورة اخرى في حدة اخرى قالوا عند اثبات الحسن المشترك اننا نرى القطرة اننا نزلت خطاً مستقيماً وللمقطرة الدائرة بعثرة دائرة فاما ان يكونا في نفس الامر خطاً ودائرة كما شاذناهما وذلك ظاهر البطلان او يكونا في قوة وهي القوة الباصرة او غير ذلك وليست هي القوة الباصرة لانها لا تترك الا ما يقابلها وليس المقابل بها الا القطرة والنقطة فهي غير ذلك فلا يخلو اما ان تكون من الحواس الباصرة او القوة العقلية وكل منهما ظاهر البطلان واما ان تكون قوة باطنة يؤدى اليها البصر صورة قطرة ونقطة وتبقى في الابد التي هي محل القوة وقبل انجاء عنها متصل به ما دى البصر في موضع آخر فما اذا البصر في وقتين حصلاً في حدين متصلين فلا محالة يرى خطاً ودائرة وهذه القوة هي الحس المشترك فهذا الاستدلال لئلا يفسد في حصول صورة صورة في حدة من القوى واما قول هذا الناظر من ان تلك الاجزاء اما ان تكون موجودات عينية ثم فما لا ينبغي ان يصنع اليه فاما اختيار الشق الوسيط وغير الامور واساطير ونقول كلما التفتت حساً بها اذك شئاً انتزع النفس المدبرة او المبدأ الفيض من القوة الباطنة جزء الحصول وكذا ولا يلزم الترجيح من غير مرجح فان هذا الانتزاع بسبب اقتضاء وضع سابق او خصوصية سالفه او نحو ذلك وكذا لا يلزم ايضا ان يحصل العرض في الموضوع المبهم كين وان حده من القوة قد صار متشعباً بانتزاع المنتزع فصار محالاً للصورة بهذا وما قال فلا محالة يختص جزئ منه بحصول صورة جزئي آه فوجب فان الاختصاص الناعت الذي وجبه كلامه السابق من اوصاف الحاصل لا من اوصاف ما يحصل فيه فلا يقال هذا المحل مختص بهذا العرض بل يقال هذا العرض مختص بهذا المحل كما لا يخفى على من له ادنى شعور فكان المصواب له ان يقول فلا محالة تختص صورة جزئي بجزئ منه وصورة جزئي بجزئ منه الخ وتوضيحه ان الاختصاص يستعمل في معنيين بحسب اختلاف المضافات اليه فاذا اضيف الى العرض ويقال العرض مختص بالمحل يراد به ما ذكره في تعريف الحلول وعبره بالاختصاص الناعت وحقيقته ان لا يمكن تحقق هذا العرض بعينه نظر الى ذاته بدون ذلك كما هو موضح في شرح هداية الحكماء وغيره من المنطقيين بالابطال واذا اضيف الى المحل يقال هذا المحل مختص بهذا العرض يراد به ان له مع حاله خصوصية خاصة يمنع بها ان يتفك ذلك الحال عنه وبذلك المعنى هو الذي فهمه الناظر من كلام بحر العلوم وادور عليه بان لا وجه كما ينبغي عنه قوله لا وجه لاختصاص جزئ بحصول صورة الخ وبذلك يتعصب عليه تبعية في حاشية الجديدة واما الاختصاص الى معنى آخر ولم يتامل قول القائل لمن يصلح العطار افسده الدهر وبالمجمل اختصاص العرض

بالمحل لمعنى آخر واختصاص المحل بالعرض لمعنى آخر وهذا المنظر كان سابقا لمعنى الثاني والآان مال الى المعنى الآخر الا انه لما لم يتميز
 احدهما من الآخر لم يغير العبارة والتجرب منه وليس باعجب منه قوله ان تجوز حصول العرض في الموضوع من غير ان يكون احدهما مختص
 بالآخر سفسطة آه فانه لم يقل المورد بل يقول به احدا ليس بين العرض ومحل اختصاص حتى يجعل سفسطة بل المورد انما انكر اختصاص
 المحل بالعرض بالمعنى الذي فهمه الاختصاص العرض بالمحل ومن هنا ظهر سخافة قوله ثم ان المصور الحالة في القوى الخ الخ ايضا فان
 العرض بالمحل وان كان ضروريا لم يحتاج الى الدعوى لكن اختصاص المحل بالعرض الذي فهمه هذا الناظر من عبارة بحر العلوم كما تشهد به
 القديمة والجديدة محتاج الى الدعوى البته وهذا هو عرض المورد فانظر بعين الانصاف ولا تمشط ليق الاعساف ثم قال فانما
 بعد التسليم ان المحجب ليس بغافل عن الاعتراض فمع كونه رجما بالغيب غير نافع اذ عدم الغفلة لا يدفع الاعتراض اطلاقا والالم يمتنع الى دفع
 الازدادات الى الجواب اصلا بل يكفي في دفع كل ايراد ان يقال القائل ليس بغافل عنه ودفع الازدادات بهذا الجواب ضرب من المنديان على ان
 عدم الغفلة من الجيب عن هذا الازداد الذي اوردته بعد وفاته بزمان كثير لا يقيم معناه ولو سلم ان المحجب ليس بغافل فلا ريب ان المورد غافل
 عنه قطعاً لانه جعل قول المحجب قائل فيه في حاشية التي سماها بكشف المكتوم اشارة الى الازداد الذي لا تعلق له بهذا الكلام ولجوده في محله
 لم يخطر بالبال ان اشارة الى هذا الازداد اقول هذا الكلام فيه تعقبات من وجه اما لا في قوله مع كونه رجما بالغيب فانه لو كان هذا رجما بالغيب
 لكان كل من يشرح كلام احدا رجما بالغيب لعدم علمه قطعا انه مراده فيكون هو ايضا رجما بالغيب في جميع هفواته واما ثانيا ففي قوله
 اذ عدم الغفلة لا يدفع الاعتراض الخ فانه ليس غرض المورد من هذا التسليم دفع الاعتراض بهذا النمط بل غرضه ان يحذر العلوم اشارة بمبدأ كلامه
 وخاتمه الى هذا القدر فكان الاولى ان يجعل هذا الناظر قوله قائل في اشارة اليه يجعل هذا الازداد مستتباً من كلامه لا دخلا في مرامه
 واما ثانيا ففي قوله بل يكفي في دفع كل ايراد آه فان الواجب ان يقول في كل ايراد في اشارة الى القدر بالمبدأ او الختم واما راجعاً في
 قوله ضرب من المنديان فان هذا الكلام من كلام الصبيان في عاداتهم لا من كلام العلماء وذوي الشان واداء بهم فليعلم ان يكون عن مثله
 واما ما ساقى في قوله فلا ريب ان المورد غافل عنه الخ فانه رجم بالغيب واما ساقى في قوله في حاشية التي سماها بكشف المكتوم
 فانه لم يصنف المورد الى الان حاشية سماها بهذا الاسم وتعلم لم ينظر بمبدأ كشف المكتوم ونتمه المكتوم لكشف المكتوم ولا يقع في
 هذا الاشتباه والمبرجوم قوله وليس العلم زائداً على هذا القدر طعن بعض الناظرين ان هذه المقدمة لا توطأ لثبوتها في هذا المقام ولتعقب
 في بداية الوري بانها لما كان متوهم ان يتوهم على تقرير النقض ان القوم انكروا علم الجوزي بما هو جزئي فلا يلزم اجتماع الشك في ايراد المحشى عنه
 بقوله ولا يصح الى انكار علم الجوزي بما هو جزئي الخ واثبت من هذا القول الى قوله وكشف بالملوحة العينية في الذهن الا انه يحصل الجزئ
 بما هو جزئي في الذهن لا ريب في ان هذا الثابت لا يدفع التوهم السابق الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم آخر فلا
 قال المحشى وليس العلم زائداً على هذا القدر فثبت ان هذه المقدمة لها دخل تام في هذا المقام ثم قصدى ذلك الطعان في حاشية
 الجديدة لتحقيق ثلثة افلا عن ان بعض الظن ثم مورد على التعقب فقال لا يخفى في هذا الكلام من السخافة اما لا فلا لا يمكن ان
 يتوهم ان القوم انكروا علم الجوزي بما هو جزئي الا من لم يراجع الى كتب القوم ولم يطالع اسفارهم كما مورد واخره لان الشيخ قد صرح
 في كتبه بحصول الجزئ بما هو جزئي في الحاشية قال في الاشارات الشريفة قد يكون محسوساً ثم يكون مخيلاً عنه غيبته بمثل صورته في
 الباطن كزيد الذي ابصرته مثلاً اذا غاب عنك فتعقلته وقد يكون محسوساً معني زيدا مثلاً معني الانسان الموجود وغيره وهو

ما يكون محسوسا قد غشيت فواش غريبة عن ماهيته لو ازيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته مثل ان موضع وكيف ومقدار
 لا يتغير به غير ذلك في كنه حقيقة النسائية والحس من حيث هو مغمور في هذه العوارض التي تلحقه بسبب المادة التي خلق منها
 عنه ولا يلائم الا بعلقة وضعيته بين جسم ومادة ولذلك لا يتشبه في الحس الظاهر صورته اذا زال واما الخيال فيتمثلها مع تلك
 العوارض لا يقدر على تجريدها المطلق لكنه مجزؤه عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس فيتمثل به صورته مع غيبها
 العقل فيقدر على تجريدها ماهيته انتهى وبكذا اصرح في الشفا والنجاة ايضا وقال المحقق الطوسي في شرح الاشارات انواع
 ادراك اربعة احساس وتخييل وتوهم وتعلق فالاحساس ادراك الشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئة مخصوصة
 في الاين والوضع والمتى والكيف والكم وغير ذلك الى آخره فلهذا الاقوال نصوص على ان الاشخاص الخارجية تتشخص بها
 في الوجود فلهذا صلة في الحواس عند فهم فلا يمكن ان يذهب وجم احوالي ان القوم انكروا علم الجزئي بما هو جزئي اقول لا يمكن ذلك
 كما حصول الجزئي من حيث هو جزئي في الذهن الا من لم يراجع كتب القوم بالنظر الدقيق بل يمشي في عباراتهم بالنظر العام
 الناظر واخره وكيف يشك احد في ذلك وهو متنع عقلا ونقلا اما الاول فلانه لو حصل الجزئي بما هو جزئي في الذهن لم يتشخص
 في الخارجية فيه وكونه محلا لها وهو محال وهذا هو الذي بحث المتكلمين على انكار الوجود الذهني مطلقا كما هو مبسوط في محله
 في مصباح الدجى فليست يصح منه لازالة الدجى واما الثاني فلما في حاشي شرح التجريد القديمة للصدر الشيرازي من فوض
 في الوجود الذهني بانما حكم على الجزئي المعلوم بعد انقضاء حكمها ايجابا صادقا وليس في الخارج فهو في الذهن فليزوم ان يكون
 خارجي وصورته الذهنية شخضا واحدا وليس كذلك والتقصي عن تلك يقتضي تمهيد مقدرته وهي ان ما هو معلوم لنا بالذات في
 الصورة الذهنية لا الام الخارج في هذه الصورة قد يكون مطابقة للام الخارج وقد لا تكون مطابقة مثلا المدرك من زيد هي
 كيف بمقدار وشكل عوارض اخر يتخصص بها كلها موجود في المدركة وتلك الصورة اذا وجدت في الخارج كانت عين زيد

له
 اي مولانا
 صدر الدين
 الشيرازي
 راج ١٣
 سنة
 خط

زائد على هذا القدر فلم يكن هذا القول هو المحض ثم قال وثالثا لما قلنا ان قوله لا ريب في وجوده ثابت لا بد من التوهم السابق

ليس من شئ لان التوهم الذي ذكره يندفع على تقدير ثبوت علم الخبير بما هو جازي انما على تقدير حصوله كذلك يلزم من اجتماع المشككين في العلم لا ما يميزه
 اقول بذا هو عين الثاني فلا وجه لمثليته ثم قال في الجملة مدار لزوم اجتماع المشككين على القول بحصول الاشياء بانفسها في الله بها مختصا
 ولا علاقة له بكون العلم عبارة عن الصورة ولعل من انه على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها لا يخصص عن القول بكون العلم هو اختصاص
 عن نفس الحاصل مع ان الامر ليس كذلك اذ كثير من المتأملين بحصول الاشياء بانفسها في الله من تأملون بكون العلم هو اختصاص
 اقول يجب ان مدار لزوم اجتماع المشككين هو القول بحصول الاشياء بانفسها سواء كان العلم عبارة عن الحاصل او عن الحالة لكن كما تشبه عبارة
 بهما مع الجمهور وان تفضي الحق ناقض عليهم المحشى لصد وكلامه فلذا احتج الى المقدمة المذكورة فافهم قوله لا ثالثا لما قلنا ان العلم هو اختصاص
 الكل قال بعض الناطقين دالة ما ذكره صاحب المطارحات على الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات في حيز الحقيقة. الامر يرجع الى دفع
 ان غاية ما يلزم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا وانما انه ليس علمنا ما يتا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا ورت عليه في بيان على ان
 بانه لا ريب في ان ما ذكره صاحب المطارحات يدل على الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم ان المورد فان
 علم ملغاة وانما ان دليله لا يدل على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما ثابتا او وجوديا محضا فهو لا يتحقق في تقرير كلامه بوجوده تحت
 الايجاب الكلي اى وجودية جميع الادراكات لان هذا لا يرد واد على كل تقدير سواء دل على الايجاب الكلي او الجزئي ثم قام ذلك بانذار جماع الغيب
 له فعد ليس بقائم فقال اذا لم يدل دليله الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما ثابتا او وجوديا محضا فانه انما ثانيا نفى قوله
 تقريره على الايجاب الكلي اذ لم يثبت على هذا التقدير وجودية واحد من الادراكات ايضا فضلا عن وجودية جميعها والقسم شارح كلامه
 دليله على وجودية جميع الادراكات مع الاعتراف بان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما ثابتا او وجوديا محضا
 او وجوديا محضا عجيب جدا اقول لا عجب الا في زعمه فان دلالة على الايجاب الكلي امر معتاده كونه جازيا في كل ادراك فلو علمنا ان العلم هو اختصاص
 علم دون علم ملغاة وان لم يكن بالمقصود ودلالتة على وجودية الادراك بمعنى نفى العدم المتأخر
 المحشى ههنا في معرض الفرق انها هو الاول المقصود ان دليل صاحب المطارحات يدل على الا
 فيه لعلم دون علم ملغاة تقريره غير فهو ليس كذلك لعدم كونه جازيا في الكل وانما ان دليل
 فهو مجرد عن عدم تامة التقريب هو امر آخر فخلا احد بهما بالآخر كما صدر عن هذا الناطق

فعلينا ان يكلف عن مثله
 تى سمانا بكشف المكتوم
 شفت المكتوم ولا يقع في
 ما في هذا المقام ولعقب

لوجود المنشأ كان صفة منفصلة لا انتراعيا وليست كوكال للمعنى لا انتراعى موجودا بوجوه مغايرة لوجوده المستلزم للتشخيص في
التكريرة بالنوع اقول لا يخفى على من له ادنى حساس ان هذا المقصود لا يفي بالمقصود فانه لا نزاع على ان يمكن ان يتنازع احد
في انه ليس لا انتراعيات ووجد على حدة كوجود المنفزمات في نفس الامر ولا في ان لها وجودا مستقلا في النفس من لذا قالوا لا يتنازع
بعد لا انتراع تصير منفزمات ولا في ان وجود لا انتراعى في نفس الامر عبارة عن وجود منشئة بحيث ينتزع عنه ذلك لا انتراعى
ليس منه الامور الثلثة متفقتة عليها انما النزاع في ان وجود لا انتراعى بمعنى وجود منشئة بل يكون سببا لا يقال
لا انتراعى موجود في نفس الامر واما الاجراء الاحكام عليه سوى احكام المنشأ ام لا فكل المصدر الشيرازى في حواشى شرح التلخيص
ان ليس هذا الوجود المتبعى وجودا له في نفس الامر حتى قال ان المماثلة لا تنصف بالوجود في نفس الامر وبني عليه امور على غير
وجه وتبعه السيد المحقق في حواشى شرح المواظف وتبعها هذا الناظر فقال ما قاله الحق التحقيق بالقبول ما يهينك عليه وصرح به
المحقق الدواني في مواضع من حواشى شرح التجريد من ان هذا الوجود وان كان وجودا متبعيا لكنه وجود في نفس الامر وكن
بني لاجراء الاحكام عليه غير احكام المنشأ ولعمري لا قيل انه العلم التقليدي فخرج عن رتبة التقليد ولولا خوف المبالاة لاوردت قول
المحققين بالاطالة ثم قال والعجب ان المورد قد اعترف في رسالته المسماة بالقول المحيط يكون لا انتراعى غير موجود بوجوه مغايرة
لشأ حيث قال في ازاية قول من تهم ان المعنى لا انتراعى لا يسميته في الخارج ان هذا مما يحجب العقل السليم كيف ولو كان لا انتراعى
الجهة في الخارج لزوم الصفات كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان لكل ممكن مع ما عداه مبرر
متناهية نسبة واقفا المغايرة واللازم انما هو كذا كذا هذا مطابق لما حققه المحققون
ولا انتم تتساءلون

ل
اي مولانا
صدر الدين
الشيرازي
منه
يزيد
ع

رج على حدة من الله

را بدجود

اراك اصلا بما

فقد

ديما كما هو

يرادنا وصد امام لافعلي الاول

والثالث واما على الرابع فتم الاستحالة كما لا يخفى

بطويل بلاط مل اذ محصل ما افاده صاحب المحاشي ان

بهما لا يختص بحدوث النفس بل يتاقي على تقدير وجودها

اذا قيل بعدم النفس قدم تعلقيها ايضا كما هو متبع

بالبدن اذ رآك بها سوى ذاتها وصفاتها في نفس استحقاق

قول العجب انه لم يتنبه لخطئه بعد التنبيه فان القول بان

استحالة التسلسل بياني على تقدير قدم النفس ايضا وان كان سخيفا لما ذكره لكن لا وجه لسخافة القول بان استحالة لائتيا
على منسب التناسخ كما ينبتاك عليه والعجائب مع تطويل الكلام لم يفهم المرام فكيف لو كان مختصرا قوله كما في عدم عدم قد قيل قال
الفاضل الراصفورحي العدم الاول مضاف الى العدم الثاني الموصوف بالقديم والمرد بالعدم "العدم السابق وبالعدم اللاحق
العدم اللاحق فيكون هذا امثالا للكون العدم اللاحق انتفاء لعدم السابق وتعليقه ببعضه" سابقا بين سببين سبق له ان قال في كتابه
انتفاء لعدم السابق اصلا وانتفاء لعدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم وريده في الاستدلال في احكامه في
باية الوري بان هذا الوجود وكأنه هو العدم اللاحق لعدم السابق الاترى الى ما قال المحقق في ما سيأتي من انا اذا فرغنا ان يريد احد
ثم وجدتم عدم فيصدق اولاً زيد معدوم وثانياً لا معدوم وثالثاً ليس بالمعدوم الى آخر ما قال ولما لم يتناول ذلك الناظر في هذا الجواب
حق التامل عادي في حاشية المجيدة قائلاً لا يخفى على من ارادني مساس ان العدم عبارة عن إبطال الذات والوجود عبارة عن قوة
الذات وكون الحقيقة كما هو مصرح في الكتب المعتمدة المشهورة كالشيخ السيد وغيره والتناهي بين نزيير المفهومين اجلي من ان يخفى على البديهة
والصبيان فكيف يمكن ان يقال ان الوجود كأنه هو العدم وان احدهما هو الآخر والطلاق احدهما على الآخر لم يعمد في كلامهم بل
بداهة العقل شاهدة على انه سفسطه وصدق للمعدوم على زيد مثلاً في حالة الوجود لا يقتضي صدق العدم على الوجود ولا كون
عين الآخر بل انما يقتضي كونه تقيضاً لضرورة ان نفى النفي اثبات والتحكي ان الاشتغال بتوهمين امثال هذه المنخرفات تضيق
اقول الحق ان الاشارة بهذه الى ما اورده هذا الناظر من المنخرفات والاشتغال بتوهمينها وان كان تضيقاً للاوقات
ستابع النظر في المغالطات التي يعرج سمعها بهودائر على السنن من ان عدم العدم هو الوجود فاضافوا العدم الى العدم
يصح انه غاية ما في الباب انه ملازم للوجود وهو امر آخر وبطلان سخافة قوله لم يعمد في كلامهم فانه مبني على عدم تصحيحه
ان صدق للمعدوم على زيد في حالة الوجود لا يقتضي النسخ سخييف جداً فانه لما اطلق على زيد في حالة عدمه
معدوم او معدوم العدم او نحو ذلك دل ذلك على قيام عدم العدم في زيد فاقتضى ذلك صدق
المفهوم لكن من لم يجعل أصله نوراً فما له من نور قوله والا لبطل المحصر العقلي النسخ حاصله انه لو جاز تعدا
المحصر العقلي بين الشيء كالانسان مثلاً ونقيضه كالانسان لجواز ان يتعلق بالانسان الزائل زوال
الزوال الاول بذاته الخصوصية فلا يبقى المحصر العقلي لا يقال لكل حادث عدان عدم سابوتا
زوالان ممتازان لانما نقول بهذا ليس بضار لان امتياز العدم السابق واللاحق وتو
في كل حادث الازوال واحد وزائل واحد
الزمان اللاحق منه عدلين فليس الامتياز والتعدد بينهما بالذات ولو جاز تعد
واحد وقد العدم اللاحق فقط ايضا بان يكون شيئاً واحد عدان لاحقان او
قول بعض المناظرين في قديمة انت تعلم ان زوال الشيء عبارة عن دفعه الخاص
في تعدد الرفع الخاص لشيء بل لكل حادث رفعان خاصان هما بقى ولاحق فظلام
بين الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس بنقيض للزائل وان كان رفعا له ولا

۱۵
ای المولوی
رستم علی
رج ۱۲
منہ
نظمہ

صحت نامہ مسیر العسیر فی مبحث المثناة بالتکریر

صحیح	غلط	۴	۵	صحیح	غلط	۴	۵	صحیح	غلط	۴	۵
سادی	بیادی	۸	۱۲	م دو	م دو	۸	۹	کما ذکرنا	کما ذکرنا	۲۲	۲
اومسطح	اومسطح	۹	۱۵	فیکون	فیکون	۸	۵	نسبة الی	نسبة الی	۱	۶
تثیتها	تثیتها	۷	۱۸	کنتج	کنتج	۸	۷	العشرة	العشرة	۱۰	۷
وزاد بالحق	وزاد بالحق	۱۵	۱۹	الاولی	الاولی	۱۶	۷	للعشرة	للعشرة	۱۱	۷
لیسوها	لیسوها	۱۷	۷	فنفرب	فنفرب	۱۸	۷	کل منها	کل منها	۱۵	۷

استظهار

ما مران علوم عقلیه وقلبیہ وطالبان فہون حکمیہ ریاضیہ کو بشارت ہو کہ کتابشیلہ بی نظیر علم طاعت
 بین دینہ بنی شرح ہدایہ الحکمتہ معروف بہ سعد رائہ معرکہ آراء علماء ہند و طبع
 انظار فضلہ ہر قبل اسکے ساتھ مجری دین بخشی وانی و ترمین کافی جناب عمادہ المحدثین بمرہ امتحانین
 بحر الفضل والیہ و مولانا حاج المفتی محمد رشید احمد دامتہ فضلہ و بقاہ منسلح علوی میں ہاتھا
 خاک مار محمد علی محمد شیخ ازین مکہ نوی کہ پہچو تھو بفتماہ عالی ایسی مطبوع طبایع ہوئی کہ دست بہت
 فروخت ہوئی اب ایک غرض سے کوئی نسخہ تجارت کے واسطے نہ مانا و ششہ امتہ فضلہ و ہر قدر عاقلین
 اس کتاب کے بارے میں

ونقلیہ بالاحسانات

الحاکمہ اوغلاک ف

دیر کے آثار و کلاں

و محشی اداس وانی

